(مارس) ١٩٨١، يؤكد على رغبة اللجنة في توطيد العلاقات مع مصر، ويدعو إلى تعزيز عملية التكامل بين الدولتين الشقيقتين منددا بالدور العسكري الليبي والحرب الأهلية في تشاد[٤٧]، مما دفع بعض الديبلوماسيين الغربيين إلى التعليق عليه بانه دليل على أن مصر والسودان يرصان الصفوف لمواجهة معمر القذافي[٤٨]، ويتجهان نحو خطوة وحدوية هامة.

ويتصدى وزير الاعلام لهذا التفسير، نافياً اياه، فيصرح لصحيفة السياسة الكويتية، في ١٦ آذار (مارس) ١٩٨١، بأن الدعوة التي وجهتها اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني بدعم العلاقات بين السودان ومصر، لا تخرج عن كونها إعادة لتأكيد العلاقات الأزلية بين الشعبين دون جزم بصحة الأنباء التي ترددت عن قرب ارسال السفراء.

ولم تمض أيام معدودة حتى تم، في ١٩ من الشهر نفسه، خلافاً لما ذكره وزير الاعلام، تبادل ترشيح اسم سفير كل من البلدين في البلد الآخر تمهيداً لاعادة العلاقات الديبلوماسية بينهما[٤٩]، وذلك بعد انقطاع تجاوز السنتين، أي منذ أن استدعى السودان سفيره في القاهرة في اوائل عام ١٩٧٩، وبعد وقت قصير من توقيع معاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية في آذار (مارس) من ذلك العام[٥٠].

وقد أشارت المصادر الديبلوماسية والصحف إلى أن العنصرين المهمين اللذين دفعا العاصمتين إلى التقارب هما: محاولة الانقلاب الأخيرة في السودان والتي قام بها العميد سعد بحر والتطورات في التشاد[٥١]. وعلم أن اعلان هذا القرار، قد اتى كنتيجة طبيعية لمجموعة من الاتصالات السرية المكثفة التي تمت بين السودان ومصر والتى كانت قد بدأت، منذ شهر، بزيارة قام بها مدير المخابرات المصرية إلى السودان؛ حيث اجتمع بالرئيس النميري لمدة ست ساعات،واستمرت هذه الاتصالات بزيارة مساعد وزير الدفاع المصري واجتماعه بكبار المسؤولين العسكريين، عقب الأنباء التي ترددت عن امكانية تدخل ليبيا على الحدود السودانية – التشادية.

وعلم أن عودة العلاقات سوف تمكن السودان من التحرك لطلب قيام القوات المسلحة المصرية بأي دور تقتضيه لحماية الأراضي السودانية، وفق اتفاقيات القاهرة للدفاع المشترك الموقعة في ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٧٦، والتي تعطي حق التدخل العسكري، بناء على طلب الحكومة السودانية، لحماية السودان من أي تدخل عسكري[٥٢].

وما يسترعي الانتباه، في ما سلف، هو أن اعلان عودة العلاقات تطابق زمنياً مع الكشف عن محاولة الانقلاب التي رئسها العميد المتعاقد سعد بحر، تماماً كما ترافقت برقية التهنئة النميرية ، بمناسبة عودة العريش إلى السيادة المصرية، مع الكشف عن محولة انقلاب سابقة، اسلفنا القول عنها.

وهذا، إن أظهر شيئاً، فإنما يظهر مدى قسوة الهاجس الأمني وتحكمه بالخطوات الديبلوماسية والسياسية التي يتخذها النظام السوداني في ظل استحكام الأزمة